الأمم المتحدة

A/72/7/Add.50

الجمعية العامة

Distr.: General
13 June 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والسبعون

البنود ١٢٤ و ١٣٤ و ١٣٦ و ١٤٩ من جدول الأعمال

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة

التقرير الحادي والخمسون للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩

أولا - مقدمة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في مقترح الأمين العام بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة. واجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في المقترح، بممثلين عن الأمين العام قدّموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية اختُتمت بردود خطية مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٢ - وفيما يتعلق بحالة الوثائق، تلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قدم في أول الأمر تقريره المؤرخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٨ عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة (A/72/801)، الذي اقترح فيه أربعة مراكز للخدمات المشتركة دون ذكر اسمها. ثم قدم الأمين العام إضافة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨ (A/72/801/Add.1) عرض فيها المواقع المقترحة لمراكز الخدمات المشتركة الأربعة غير المسماة سابقا (بودابست ونيروبي وكوالالمبور ومكسيكو)[(١)]. وفي وقت لاحق، نقح الأمين العام

(١) شمل المقترح أيضا مكاتب محلية لدعم العملاء في أديس أبابا وبانكوك وبيروت وجنيف ونيويورك وسانتياغو وفيينا، إضافة إلى وحدة للانتشار السريع في نيويورك.

الرجاء إعادة استعمال الورق

اقتراحه ليتضمن ثلاثة مراكز للخدمات المشتركة (تكون مقراتها في بودابست ونيروبي ومكسيكو)، حيث قدم الوثيقة A/72/801/Add.1/Rev.1 المؤرخة ١ أيار/مايو ٢٠١٨، التي أشارت نسخةٌ أوليةٌ منها إلى أن التنقيح سيجرى في وثيقة الإضافة (أي في الوثيقة A/72/801/Add.1). وتم تصويب ذلك في النسخة النهائية من الوثيقة، التي ذُكر فيها أن التنقيح سيجرى في التقرير الرئيسي (A/72/801). **وترى اللجنة أن تقديم الوثائق المنقحة في أجزاء متفرقة ثم تعديلها في وقت لاحق يؤديان إلى عدم وضوح الرؤيا بشأن الوثائق الرسمية المعروضة على الجمعية العامة. وترى اللجنة أن في سبيل الوضوح وسهولة الاطلاع، كان ينبغي للأمانة العامة أن تقدم وثيقة منقحة موحدة أو أن تعيد إصدارها لكي تنظر فيها الجمعية.**

ثانيا – مقترح الأمين العام

٣ – يُقدَّم مقترح الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٧٢ ألف، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يعرض على نظرها تقريرا عن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يتضمن اقتراحا شاملا ومكتملا يظل يأخذ بعين الاعتبار آراء جميع الجهات صاحبة المصلحة، مع خطة واضحة لتحقيق الفوائد. وتذكر اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة جددت التأكيد على أهمية مراعاة الدروس المستخلصة والممارسات الفضلى في جميع المبادرات الجارية لإحداث التحول في تسيير الأعمال، وأن المقترح ينبغي أن يراعي استخدام جميع الهياكل الأساسية الحالية للأمم المتحدة، بما في ذلك ما يوجد خارج المقر.

٤ – وتذكر اللجنة الاستشارية أن الجمعية العامة شددت في قرارها ٧٠/٢٤٨ ألف على أن أي اقتراح مفصّل ينبغي أن يحتوي على بيان جدوى يشمل رؤيةً للحالة النهائية المنشودة وأهدافاً وغاياتٍ واضحة، علاوة على تحليل مفصّل للتكاليف والفوائد، يتضمن معلومات عن الفوائد النوعية والكمية. وطلبت الجمعية أيضا إلى الأمين العام أن يدرج تكاليف الموظفين ضمن المعايير التي يعتمدها في تقييمه للمواقع المحتملة للخدمات الإدارية. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت الجمعية مع التقدير مبادرة الأمين العام الرامية إلى وضع نموذج لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة للأمم المتحدة. **واللجنة تجدد التأكيد على الأهمية المستمرة التي يكتسيها النموذج العالمي لتقديم الخدمات في الأمانة العامة للأمم المتحدة.**

٥ – ويشير الأمين العام إلى أن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يجمع المهام المركزية المستقلة عن المواقع في مراكز الخدمات المشتركة على الصعيد العالمي، المكونة من عمليات إدارية تعاملية، مثل إدارة الموارد البشرية والحسابات المستحقة الدفع وكشوف المرتبات. ويرد في المقترح أن اللجنة التوجيهية لنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي[٢] وافقت على المعايير المستخدمة في تقييم المواقع المحتملة لإقامة المراكز، وعلى أن تلك المعايير تشمل الأمن والاستقرار؛ وتصنيف الموقع كمركز عمل يسمح باصطحاب الأسرة؛ وتوافر خدمات الرعاية الصحية والتعليم؛ وتوافر البنى التحية؛ وتوافر قوة عاملة محلية مؤهلة؛ وقوة العلاقات مع الحكومات المضيفة؛ وتكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية. وشملت المعايير

(٢) أبلغت اللجنة الاستشارية لدى الاستفسار أن اللجنة التوجيهية تتألف من وكلاء الأمين العام والأمناء العامين المساعدين العاملين في الإدارات المعنية في المقر والمكاتب الموجودة خارجه، ومن اللجان الإقليمية وغير ذلك من الجهات المعنية الرئيسية.

الإضافية ما يلي: (أ) تغطية مناطق التوقيت على مجموع نطاق عمليات الأمانة العامة على الصعيد العالمي باستخدام نموذج الدعم القائم على ”مرافقة الشمس“، الذي يمكّن من إجراء المعاملات وتبادلها بين مراكز الخدمات المشتركة في مختلف مناطق التوقيت؛ (ب) استمرارية تصريف الأعمال في حالة تعطل الخدمات في أحد المراكز؛ المتطلبات المحددة لمختلف أجزاء الأمانة العامة، بما في ذلك المتطلبات اللغوية؛ (د) التوحيد المحتمل في المستقبل لمهام تقديم الخدمات المشتركة على نطاق منظومة الأمم المتحدة برمتها (المرجع نفسه، الفقرات ٦ و ٢٥ و ٢٦، والفقرات ٢٨ إلى ٣٠).

٦ - ويُذكر أن تقييم المواقع شمل ٤٥ موقعا تابعا للأمم المتحدة من المواقع القائمة التي تقدم خدمات الدعم الإداري، استوفى ٢٨ موقعا منها الشروط الدنيا وتم تقييمها وفقا لمعايير منح الدرجات التقييمية. ويرد في المقترح أن معايير منح الدرجات التقييمية شملت ما يلي: (أ) التكاليف، بما فيها تكاليف الموظفين والتكاليف التشغيلية والتكاليف غير المتكررة اللازمة للإنشاء (٤٠ في المائة)؛ (ب) القوة العاملة المحلية المؤهلة، بما في ذلك توافرها وجودتها ومهاراتها اللغوية (٤٠ في المائة)؛ (ج) ملاءمة الموقع، بما في ذلك نوعية الحياة والأخطار القطرية والهياكل الأساسية (٢٠ في المائة) (المرجع نفسه، الفقرتان ٣٠ و ٣١ والشكل السادس).

٧ - وبينت نتائج تقييم المواقع أن مُدن بودابست ونيروبي وكوالالمبور ومكسيكو هي المواقع التي حصلت على أعلى الدرجات، كل في منطقتها (أي أوروبا وأفريقيا وآسيا والأمريكيتين)، واقترح إنشاء أربعة مراكز للخدمات المشتركة في هذه المواقع. وفي وقت لاحق، أُبلغت اللجنة الاستشارية أن حكومة ماليزيا أخبرت الأمانة العامة أنها ليست في وضع يسمح لها بتقديم الدعم لاستضافة مركز للخدمات المشتركة، وقرر الأمين العام أن ينقح مقترحه لينص على إنشاء المراكز الثلاثة في نيروبي وبودابست ومكسيكو. ويرد في المقترح أن هذا المزيج من المواقع من شأنه أن يغطي مناطق التوقيت والمناطق الإقليمية، وأن يكفل استمرارية تصريف الأعمال لتلبية الاحتياجات العاجلة للعملاء خارج ساعات العمل، والاستجابة لحالات الطوارئ في الأوقات المطلوبة. ويقترح أيضا إنشاء مكتب صغير لخدمات العملاء في بانكوك، يشترك في موقع واحد مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وذلك لضمان تغطية منطقة التوقيت الخاصة بالعملاء في شرق آسيا وأوقيانوسيا. وبالإضافة إلى ذلك، يقترح إنشاء فريق فرعي صغير (وحدة الانتشار السريع) يكون مقره في نيويورك لتنفيذ إجراءات الاستجابة السريعة، ولا سيما المعاملات المتعلقة بالمؤتمرات والمندوبين. ويقترح أيضا إنشاء مكاتب محلية لدعم العملاء في أديس أبابا وبيروت وجنيف ونيويورك وسانتياغو وفيينا (انظر A/72/801/Add.1، الفقرة ٦؛ و A/72/801/Add.1/Rev.1، الفقرات ١٢ و ٣٢ و ٣٣ والهيكل التنظيمي المقترح).

٨ - ويرد في المقترح التأكيد على أن هذا المزيج من المواقع سيمكّن أيضا من توفير الموارد الكافية لتقاسم عبء العمل الثقيل في منطقة التوقيت الوسطى التي تشمل أفريقيا وأوروبا (انظر A/72/801/Add.1/Rev.1، الفقرة ١٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن نحو ٦٦ في المائة من موظفي الأمم المتحدة يوجدون في أوروبا وأفريقيا، ويشمل ذلك ٥٠ في المائة في أفريقيا و ١٦ في المائة في أوروبا. وأبلغت اللجنة أيضا بأن في حين أن المراكز العالمية للخدمات المشتركة ستتولى الوظائف المستقلة عن المواقع، فإن إنشاء مركز في منطقة بها تركيز كبير للعملاء من شأنه تيسير التفاعل مع أولئك العملاء، حيث ستقدم المراكز المقترحة خدماتها في المقام الأول للعملاء الموجودين في مناطقها.

٩ - وفيما يتعلق بنطاق الخدمات التي ستقدمها مراكز الخدمات المشتركة على الصعيد العالمي، يشير الأمين العام إلى أن من أصل ٢٠١ عملية إدارية تعاملية غير مرتبطة بمواقع معينة، من المتوقع أن يتم تقديم ٦٠ عملية في مراكز الخدمات المشتركة في عام ٢٠١٩، منها ٣٥ عملية من عمليات إدارة الموارد البشرية و ٢١ عملية للشؤون المالية و ٤ عمليات لتقديم الخدمات على نطاق المنظمة. وقد تم تحديد ٤٦ من العمليات الإضافية باعتبارها تحتمل إعادة التقييم والتنفيذ في إطار توسيع نطاق المهام في وقت لاحق بدءا من عام ٢٠٢٠، في حين أن من غير المتوقع في الوقت الراهن أن تقدَّم العمليات المتبقية، وعددها ٩٥ عملية (انظر A/72/801، الفقرة ٢٧). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن من أصل ٦٠ عملية ستقدم في المراكز العالمية للخدمات المشتركة، يمكن أن يكون التوقيت عاملا حاسما في ٨ عمليات (ومنها ٤ من عمليات الموارد البشرية، و ٢ من عمليات كشوف المرتبات، و ٢ من عمليات الحسابات المستحقة الدفع)، بينما لا ترتبط العمليات الأخرى بفترة زمنية محددة بدقة.

١٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الأساس المنطقي الذي قُدم تبريرا للمزيج المقترح المكون من ثلاثة مواقع يشمل تغطية مناطق التوقيت والمناطق الإقليمية باستخدام نموذج الدعم القائم على "مرافقة الشمس"، ويراعي اعتبارات استمرارية تصريف الأعمال من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة للعملاء. وفي هذا السياق، تلاحظ اللجنة أن من أصل العمليات التي ستقدمها المراكز العالمية للخدمات المشتركة، يحتمل أن يكون الوقت عاملا حاسما في ثماني عمليات فقط. وإذ تضع اللجنة في الاعتبار أن معظم العمليات التي تتناولها المراكز الثلاثة لا تتطلب استجابة عاجلة، فإن اللجنة ليست مقتنعة اقتناعا تاما بأن نموذج "مرافقة الشمس" لتغطية مناطق التوقيت أمر ضروري. وإذ تأخذ اللجنة في الاعتبار عبء العمل وطبيعة العمليات التي يتعين أن تغطيها المراكز العالمية للخدمات المشتركة، ترى اللجنة أن مركزين عالميين للخدمات المشتركة سيكونان قادرين على أداء المهام المطلوبة، وضمان استمرارية العمل، وتلبية احتياجات العملاء. وتذكر اللجنة في هذا السياق أن الأمين العام اقترح في السابق نموذجا لتقديم الخدمات على الصعيد العالمي تشمل غايته النهائية موقعين اثنين (انظر A/71/417).

١١ - ولذلك توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والسبعين، مقترحا جديدا لإنشاء مركزين عالميين للخدمات المشتركة. وفي مقترحه الجديد، يجوز للأمين العام أن يدرج، ولكن ليس على سبيل الحصر، المواقع المقترحة الحالية. وإذا اتضح من بيانات حجم العمل أو من العوامل الأخرى ذات الصلة أن لا بد من الزيادة في تغطية مناطق التوقيت، فيجوز للأمين العام أن يقترح إنشاء قدرات أصغر من ذلك في مواقع أخرى، كمكاتب الدعم على سبيل المثال. واللجنة على ثقة من أن المقترح الجديد سيأخذ في الاعتبار ما تقرره الجمعية بشأن النموذج العالمي لتقديم الخدمات. وقد تود الجمعية أن تنظر في تزويد الأمين العام بإرشادات إضافية في هذا الصدد، وقد يشمل ذلك المعايير ذات الصلة التي يتعين تطبيقها.

١٢ - وإذ تضع اللجنة الاستشارية في اعتبارها الحجم الكبير لعبء العمل في المنطقة الأفريقية، وبمراعاة أن حوالي ٥٠ في المائة من موظفي الأمم المتحدة يوجدون في أفريقيا، توصي اللجنة أيضا بأن يشمل المقترح الجديد إنشاء مركز واحد على الأقل يكون موقعه في أفريقيا.

المهارات اللغوية

١٣ - عند الاستفسار عن المهارات اللغوية للقوة العاملة المحلية في المواقع المقترحة، ولا سيما فيما يتعلق باللغة الفرنسية، أبلِغت اللجنة الاستشارية بأن المهارات اللغوية تمثل ٨ في المائة من مجموع الدرجات في إطار معايير منح الدرجات التقييمية المذكورة في الفقرة ٦ أعلاه. وأبلِغت اللجنة أيضا بأن عبء العمل المتوقع القيام به باستخدام اللغة الفرنسية كبير، لأن هناك حوالي ٠٠٠ ٦ موظف معين محليا في مراكز العمل التي تُعتمد فيها الفرنسية كلغة رسمية، ولا سيما في أفريقيا وأوروبا. **وترى اللجنة أن المقترح الجديد ينبغي أن يكفل تقديم خدمات ملائمة للموظفين الناطقين بالفرنسية، مع الأخذ في الاعتبار العدد الكبير من الموظفين في البعثات الميدانية والأشكال الأخرى لوجود المنظمة في البلدان الناطقة بالفرنسية، وبالنظر إلى أن اللغة الفرنسية هي إحدى لغتي عمل الأمانة العامة للأمم المتحدة.**

تكاليف المشروع

١٤ - فيما يتعلق بالتكاليف ذات الصلة بالمشروع، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه تُقترح ميزانية منقحة للمراكز العالمية للخدمات المشتركة تبلغ ٨٠٠ ١٠٩ ٥٢ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مقابل ٧٠٠ ٠٣٤ ٤٨ دولار التي هي الموارد المقترحة الأصلية (انظر A/72/801/Add.1/Rev.1، الفقرة ١٢٠ (ج)؛ و A/72/801، الفقرة ١٢٠ (ج)). ويشار في المقترح المنقح إلى أنه بعد إنجاز المشروع بالكامل، يقدر أن تنخفض التكاليف بـ ١١,٣ مليون دولار سنويا قياسا بالتكلفة المرجعية الأساسية، مقابل انخفاض في التكاليف قدره ١٦,٧ مليون دولار في المقترح الأصلي (انظر A/72/801/Add.1/Rev.1، الفقرة ١٥؛ و A/72/801، الفقرة ١٥). وعلاوة على ذلك، يشار في المقترح المنقح إلى أن تكلفة الفترة الانتقالية ستبلغ ٥٥,٩ مليون دولار، مقابل ٥٣,٠٤٥ مليون دولار في المقترح الأصلي (انظر A/72/801/Add.1/Rev.1، الفقرة ٢١؛ و A/72/801، الفقرة ٢١). ويشار في المقترح المنقح أيضا إلى أنه يتوقع أن يبلغ المشروع نقطة التعادل في التكلفة في مطلع السنة الخامسة وأن يحقق للمنظمة وفورات تراكمية قدرها ١٠,٣ ملايين دولار في غضون خمس سنوات؛ أما في المقترح الأصلي، فكان يتوقع أن يبلغ المشروع نقطة التعادل في التكلفة في غضون ثلاث سنوات ونصف، وأن يحقق للمنظمة وفورات تراكمية قدرها ٣٩ مليون دولار في غضون خمس سنوات (انظر A/72/801/Add.1/Rev.1، الفقرة ٢٢؛ و A/72/801، الفقرة ٢٢). **وتلاحظ اللجنة أن المقترح المنقح يعكس ارتفاعا في التكاليف مع انخفاض في الوفورات ومدة أطول لبلوغ نقطة التعادل في التكلفة. وتكرر اللجنة التأكيد على أن المقترحات المتعلقة بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ينبغي أن تركز على تحقيق تحسينات في تقديم الخدمات الإدارية وعلى خفض التكاليف ذات الصلة في الوقت نفسه (انظر A/70/436، الفقرة ١٨). وتؤكد اللجنة على أن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي ينبغي أن يؤدي إلى زيادة في أوجه الكفاءة والوفورات في التكاليف من خلال زيادة دمج الخدمات، وتتوقع أن يعكس المقترح الجديد بوضوح زيادة في أوجه الكفاءة والوفورات في التكاليف.**

١٥ - وفي ما يتعلق بفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يتضمن الفرع الخامس من التقرير A/72/801/Add.1/Rev.1 موجزا للآثار في الميزانية المترتبة على المقترح، بما في ذلك الاحتياجات المتكررة وغير المتكررة من الموارد لمكتب المدير ومراكز الخدمات المشتركة الثلاثة المقترحة. **وبالنظر إلى توصيات**

اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات ١٠ و ١١ و ١٢ أعلاه، فهي لا تقدم أي توصيات محددة بشأن الموارد المقترحة في هذه المرحلة. وتأمل اللجنة أن يقوم الأمين العام باستعراض لعبء العمل المقترح الذي ستضطلع به المراكز العالمية للخدمات المشتركة، فضلا عن الاحتياجات المتكررة وغير المتكررة من الموارد، وأن تتضمن الميزانية الموضوعة في المقترح الجديد مبررات شاملة مبنية على عبء العمل، وأن تشمل أوجه كفاءة كمية ونوعية.

نطاق الخدمات

١٦ - **فيما يتعلق بالعمليات الـ ٦٠ المقترحة التي ستنجزها المراكز العالمية للخدمات المشتركة، توصي اللجنة الاستشارية بأن يستعرض الأمين العام العدد المتبقي من العمليات التي يتعين إنجازها، بهدف إدراج المزيد من العمليات في مرحلة أبكر من أجل زيادة أوجه الكفاءة واستخدام نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي إلى أقصى حد ممكن.**

المكاتب المحلية لدعم العملاء

١٧ - يشمل المقترح الحالي للأمين العام أيضا المكاتب المحلية لدعم العملاء في أديس أبابا، وبيروت، وجنيف، ونيويورك، وسانتياغو، وفيينا (انظر A/72/801/Add.1/Rev.1، الهيكل التنظيمي المشترك). وعند الاستفسار، أبلِغت اللجنة الاستشارية بأن المكاتب المحلية لدعم العملاء تدبيرٌ انتقالي سيتيح تحولا أكثر تنظيما إلى تقديم الخدمات عن بعد مع مرور الوقت. وأبلِغت اللجنة أيضا بأن هذه المكاتب ستقدم الدعم المباشر للموظفين وستساعد الموظفين على التماس الدعم من مقدمي خدمات الدعم عن بعد. **وترى اللجنة أنه ينبغي للأمين العام أن يستعرض احتياجات ومهام المكاتب المحلية لدعم العملاء كتدبير انتقالي في سياق المقترح الجديد.**

الوظائف الثابتة والمؤقتة المقترحة

١٨ - يشار في المقترح إلى أن ٦٨٤ وظيفة ستمول بوصفها وظائف ثابتة، فيما ستمول وظائف مؤقتة إضافية مطلوبة في السنة الأولى والثانية من المساعدة المؤقتة العامة، كما ستمول وظائف موظفين إضافيين من أجل الاضطلاع بأنشطة التنفيذ وبناء القدرات في إطار المساعدة المؤقتة العامة. واقتُرح إلغاء ما مجموعه ٦٨٤ وظيفة من الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة في عام ٢٠١٩ (انظر A/72/801، الفقرة ١٤؛ و A/72/801/Add.1/Rev.1، الفقرة ١١٦). **وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن عدد الوظائف المقترح البالغ ٦٨٤ وظيفة لم يتغير إذا ما قورن المقترح الأصلي المتعلق بأربعة مراكز بالمقترح المنقح المتعلق بثلاثة مراكز. وترى اللجنة أن الملاك الوظيفي المقترح كان ينبغي استعراضه بدقة أكبر في سياق المقترح المنقح من أجل تحقيق مزيد من أوجه الكفاءة الناتجة عن زيادة الدمج. وتتوقع اللجنة أن يتضمن المقترح الجديد مبررات مفصلة لملاك الموظفين المقترح للمراكز.**

١٩ - ويقترح الأمين العام هيكلا إداريا واحدا للخدمات المشتركة، بقيادة مدير الخدمات المشتركة العالمية (مد-٢)، من أجل توفير التوجيه الاستراتيجي والإشراف على عمليات الخدمات المشتركة. وسيرأس مراكز الخدمات المشتركة رؤساء (برتبة مد-١) يكونون مسؤولين أمام المدير (مد-٢) (انظر A/72/801، الفقرتان ٣٨ و ٤٣). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الاحتياجات المقترحة للتوجيه التنفيذي والإدارة تبلغ

٢٠٠ ٥٠٥ ٣٣ دولار من مجموع ٨٠٠ ١٠٩ ٥٢ دولار لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. **واللجنة غير مقتنعة بأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي يتطلب هيكلا إداريا منفصلا يشرف على إدارة فرادى المراكز. وعلاوة على ذلك، ترى اللجنة أنه يجب تقديم المزيد من المبررات للمستويات المقترحة من الوظائف والموارد. وتثق اللجنة في أنه سيجري استعراض الإدارة ومستويات الملاك الوظيفي في سياق المقترح الجديد بما يؤدي إلى وضع هيكل أصغر حجما يتماشى بشكل أوضح مع عبء العمل والاحتياجات التشغيلية.**

مسائل أخرى

٢٠ - عند الاستفسار، أبلِغت اللجنة الاستشارية بأن مشروع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي والمراكز العالمية للخدمات المشتركة التي تم اقتراحها ستخضع لعمليات مراجعة الحسابات من قبل مجلس مراجعي الحسابات ومكتب خدمات الرقابة الداخلية حسب الاقتضاء. وأبلِغت اللجنة أيضا بأن القيّم على المشروع هو وكيلة الأمين العام للشؤون الإدارية، التي ستتعاون بشكل وثيق مع وكيل الأمين العام للدعم الميداني. **وتوصي اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في المقترح الجديد معلومات مفصلة عن العناصر الرئيسية للمشروع، تمشيا مع الممارسة المتبعة في المبادرات التنظيمية السابقة، مثل مراجعة الحسابات السنوية وتقديم التقارير السنوية؛ وتحديد القيم على المشروع؛ وترتيبات الحوكمة؛ والتوصيفات المفصلة للوظائف استنادا إلى عبء العمل؛ والجداول الزمنية لإنشاء الوظائف وإلغائها؛ وخطة التنفيذ؛ وتدابير التخفيف؛ وإدارة التغيير؛ وإدارة المخاطر، فضلا عن تطبيق المبادرات التنظيمية الأخرى مثل استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والنظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا). وتتوقع اللجنة أيضا أن يتضمن المقترح الجديد معلومات مفصلة عن أثر المقترح الجديد على هياكل الأمانة العامة للأمم المتحدة التي تضطلع حاليا بمهام الدعم. واللجنة على ثقة أيضا من أنه سيتواصل إعلام الموظفين على النحو الواجب بالتطورات المتعلقة بالمشروع.**

٢١ - وقُدمت للجنة الاستشارية، لدى استفسارها، معلومات بشأن التحاور مع الدول الأعضاء والبلدان المضيفة المحتملة الذي اضطلعت به الأمانة العامة فيما يتعلق بمشروع نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي. **وتشدد اللجنة على أهمية مواصلة التشاور والتعاون الوثيقين مع الدول الأعضاء، بما في ذلك البلدان المضيفة المحتملة، في التطوير الجاري للمشروع، والبلدان المضيفة حاليا لكيانات الأمم المتحدة التي قد تتأثر بنموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي.**

٢٢ - وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن تقرير الأمين العام المعنون " تغيير النموذج الإداري في الأمم المتحدة: تنفيذ هيكل إداري جديد لتحسين الفعالية وتعزيز المساءلة " (A/72/492/Add.2) وتقرير اللجنة ذا الصلة به (A/72/7/Add.49)، معروضان حالياً على الجمعية العامة كي تنظر فيهما. **وبما أن قرار الجمعية العامة بشأن هذه المسألة قد يكون له أثر على مقترحات الأمين العام بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، تأمل اللجنة أن يأخذ المقترح الجديد في الاعتبار قرارات الجمعية بشأن الإصلاح الإداري.**

ثالثا – خاتمة

٢٣ - ترد الإجراءات التي طلب الأمين العام أن تتخذها الجمعية العامة في الفرع السادس من الوثيقة A/72/801/Add.1/Rev.1. **وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم، خلال الجزء الرئيسي من الدورة الثالثة والسبعين، مقترحا جديدا بشأن نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي، مع الأخذ في الاعتبار ملاحظاتها وتوصياتها الواردة أعلاه.**